مخاطر المرحلة التأسيسية

(«تشكيل لجنة التفسير» نصت عليها المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية استجابة لمخاوف من تعقيد الاشكالات التي قد تنشأ خلال تنفيذ بنود المبادرة وفقاً للتراتبية الزمنية..

ولكن القفز على هذا المطلب لم يكن مدروساً وها هي التعقيدات في فهم بنود المبادرة قد أوصلت الأطراف المتوافقة الى متاهة سمحت لكل طرف بأن يتكهن وفقاً لهواه ورغبته. عدم تشكيل لجنة التفسير سمح بالقفز على أولويات رسمتها المبادرة وآليتها، والتلاعب بزمنها حسب مقتضى الحال أو تماشياً مع مزاج «المخرج» جمال بن عمر الذي ربط انتهاء المرحلة الانتقالية بإنجاز كافة مهام اتفاقية نقل السلطة بعيداً عن التوقيت الزمني المحدد بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. وبالتالي هذا الفهم للمبادرة وآليتها فتح الأبواب مشرعة لإمكانية التمديد وهو ما حصل في مؤتمر الحوار الذي كان من المقرر أن ينتهي في2013/9/18 م.

✍ توفيق عثمان الشرعبي

وحقيقةً كان المؤتمر الشعبي العام من خلال إصراره وتمسكه بتنفيذ بنود المبادرة تراتبياً وعدم الانتقائية أو التجزئة يدرك أن عدم تشكيل لجنة التفسير المنوط بها الفصل في الخلافات والتباينات بين شركاء التوافق والتسوية السياسية سينتج قرارات وخطوات إجرائية تتجاوز روح ونص الاتفاق السياسي وخارطة المهام والخطوات التنفيذية المزمنة المضبوطة مرحلياً.

وبكل تأكيد أن عدم تشكيل لجنة التفسير جعلت المبعوث الأممي جمال بن عمر يفهم ما يشاء ويقرر ما يشاء ولا يحق لأي طرف أن يعترض أو يناقش أو حتى يستفسر، ومن يتجرأ على الاحتجاج فهو معرقل وتحت طائلة العقوبات الدولية، وقد تجلى ذلك في تصريحات بن عمر الاخيرة ضد المؤتمر الشعبي العام المتمسك بتنفيذ المبادرة وآليتها نصاً وروحاً دون انتقائية أو تجزئة أو مماطلة.

ولأن مرجعية التسوية السياسية تنص على إنشاء لجنة تفسير المبادرة وآليتها فقد ناشد المجلس الاعلى لأحزاب التحالف الوطني في دورته الاستثنائية التي اختتمت أعمالها الاسبوع الماضي الدول الراعية تفسير بنود المبادرة حتى لا تدخل التسوية في متاهات ربما تعيدها الى المربع الأول في ظل تعنت بعض الاطراف وترهيب وترويع الوسيط الدولي لمن يخالف فهمه للمبادرة ورغبته في تنفيذها!!

والتساؤل الذي من حق أي مواطن أن يطرحه، لماذا لم تشكل لجنة التفسير وفقاً لما نصت عليه المبادرة وآليتها في الوقت المحدد لذلك؟.. وهل التمديد للحوار إحدى النتائج السلبية لعدم تشكيل اللجنة، وهل قيام بن عمر بدور اللجنة التي لم تشكل حتى الآن يغني عن تشكيلها لإزالة اللبس الحاصل في فهم الأطراف للمرحلة الانتقالية .. أم أنه سيهدد التسوية برمتها؟!

الواقع أن أطراف العملية السياسية جميعهم لم يفهموا بنود المبادرة وآليتها وأنهم كانوا بأمس الحاجة الى تشكيل لجنة التفسير لولا أن هناك من أراد القفز على بنود في المبادرة وتجاهل بنوداً أخرى لم يكن يدرك أهميتها، وأبرزها لجنة التفسير التي بغيابها تمدد الحوار وتمادت أطراف في رسم خارطة المستقبل وقدمت رؤى عبثية ستقود البلاد الى «اللادولة» في حال كُتب لتلك الرؤى التنفيذ على الواقع.

كما أن كثيراً من تلك الرؤى عكست عدم استشعار أصحابها لمسؤولياتهم تجاه الوطن وتهربهم من مواجهة الإرادة الشعبية ومعرفة حجمهم في الاستحقاقات الانتخابية وفي مقدمة تلك الرؤى ما تقدم به الحزب الاشتراكي لما بعد مؤتمر الحوار الوطني والذي اتجه الى مرحلة تأسيسية تتحدد فترتها الزمنية من (4-5) سنوات.

وهو الاتجاه ذاته للوحدوي الناصري وأنصار الله والحراك مع التفاوت بينهم في مدد المرحلة التأسيسية.. لكن الأمر مختلف في رؤية الاصلاح لما بعد الحوار، حيث اتجه نحو تمديد المرحلة الانتقالية بما لا يزيد عن عام.

والنقطة التي تشترك فيها الاطراف السابقة هي في تشكيل حكومة وحدة وطنية، بل ذهب «الاصلاح» الى أن يكون هذا التوجه حتى بعد الانتخابات البرلمانية، وهذا المطلب من وجهة نظر محللين سياسيين تهرب الاحزاب الكبيرة من تحمل المسؤولية كاملة، وسعي الأحزاب الصغيرة للحصول على موضع قدم لها لا يتسنى عن طريق الانتخابات، كما تتفق أطراف المرحلة التأسيسية في حل مجلسي البرلمان والشورى واستبدالهما بمؤتمر الحوار الوطني، والتفويض الشعبي للرئيس هادي لإدارة المرحلة التأسيسية باستثناء أنصار الله في هذا التوجه الذين اقترحوا مجلساً رئاسياً مكوناً من رئاسة مؤتمر الحوار الوطني.

المؤتمر والتحالف والرشاد متمسكون بالمبادرة ويحذرون من تدمير المؤسسات المنتخبة

الاشتراكي والحراك يتجهون للتأسيسية و«الإصلاح» يمدد للانتقالية

أما المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه ومعهم حزب الرشاد فقد تمسكوا في رؤاهم لما بعد الحوار ببنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وطالبوا بشدة بتنفيذ البنود تراتبياً حتى ولو تطلب استكمال الاستحقاقات فترة من 3-6 أشهر فلا بأس بذلك على أن تشكل لجنة صياغة الدستور للبدء بمهامها وعرض الدستور على الشعب للاستفتاء عليه، كما أن على الحكومة تقديم قانون الانتخابات الجديد الى مجلس النواب الحالي ومن ثم تجرى الانتخابات النيابية والرئاسية..

ويبدو أن الأطراف الرافضة للمرحلة التأسيسية تدرك تماماً خطورة المرحلة التأسيسية على الدولة المؤسسية من خلال خلق أوضاع «اللادولة»، والعمل على نشر المزيد من الفوضى والاضطرابات الأمنية وتفاقم الأزمات الاقتصادية وتردي الخدمات الأساسية والأوضاع المعيشية وتدني مستوى الدخل وقبل كل ذلك ستسلب إرادة الشعب وفرض سلطات تديره وتقرر مصيره تفتقد الى المشروعية الدستورية والإرادة الشعبية وتفريغ وإهدار جهود القوى السياسية الى محاصصة ومصالح فئوية وحزبية وشخصية تغيب فيها مصالح الشعب وتطلعاته.

ويتوافق مع هذا الطرح ما يذهب إليه محللون سياسيون من سلبيات المرحلة التأسيسية والتي تتمثل في استمرار المحاصصة الوظيفية وازدواجية السلطة وغياب المسؤولية، الأمر الذي سيضعف الأداء الحكومي وتستمر ظاهرة الفساد في النمو.. بالإضافة الى أن المرحلة التأسيسية تتطلب رصد أموال إضافية لتغطية متطلباتها وتوقع تراجع بعض المانحين عن تقديم ما وعدوا به تحت مبررات عدة.

كما لا يستبعد في التأسيسية أن تنشط المجاميع والتنظيمات الارهابية عملياتها في البلاد وبتواطؤ قوى داخلية وخارجية تحت تأثير فشل التغيير الديمقراطي السلمي.

ومن الآثار السلبية أيضاً حصول ردود أفعال جماهيرية مناهضة للتمديد والتقاسم الوظيفي.. الخ.

وربما هذا هو ما يتخوف منه المجتمع الدولي الذي طالب بسرعة الانتهاء من الحوار الوطني واستكمال ما تبقى من تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.. حيث أكد الاتحاد الأوروبي على أهمية المضي قدماً بعزم في عملية الانتقال السلمي المنظمة والشاملة التي من شأنها أن تسمح بإجراء استفتاء دستوري تليه انتخابات عامة وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية.

وهو ما ذهب اليه مجلس الأمن في بيانه الأخير الذي شدد فيه على أهمية اختتام مؤتمر الحوار في أقرب وقت ممكن للانتقال الى صياغة الدستور والتحضير للانتخابات.

مؤكداً على إنجاز مهام المبادرة الخليجية وفقاً لما حددته من تسلسل للمهام، والاسراع باستكمال الفترة الانتقالية وفق مهام المبادرة والالتزام بها وعدم السماح بالخروج عنها، رافضاً طرح فكرة مرحلة تأسيسية وإعلان دستوري -كما تطرح بعض الاطراف السياسية الداعية لمرحلة تأسيسية- من خلال تأكيده على انجاز صياغة الدستور والإعداد للانتخابات بحسب المبادرة.

ومع هذه المواقف الدولية لم يعد أمام الأطراف السياسية إلاّ الاتفاف على آلية معينة تحافظ على روح المبادرة الخليجية التي تم بموجبها الانتقال السلمي للسلطة بشكل سلس لحماية المؤسسات الدستورية والتشريعية من التدمير.

ارهابيون يغتالون مسؤول عمليات القصر الجمهوري بتعز وأركان النجدة بالبيضاء

استشهد مسئول عمليات القصر الجمهوري بمدينة تعز في اعتداء ارهابي غادر صباح الاحد، وافادت مصادر محلية أن العقيد صدام حسين اغتيل برصاص مسلحين، ولم تتوفر معلومات تفصيلية عن الاعتداء الارهابي..

وفي محافظة البيضاء افاد مصدر امني بمقتل أركان حرب فرع شرطة الدوريات وأمن الطرق -النجدة سابقاً- الرائد عبدالله ضيف الله محمد صباح الاحد في كمين مسلح نصبه له مسلحون على طريق مكيراس..

وكان قائد شرطة النجدة في البيضاء قد تعرض لمحاولة اغتيال مطلع العام 2013م، عبر عبوة ناسفة وضعت في سيارته مما أدى استشهاد أحد مرافقيه.

إلامتى سيظل الدم اليمني ينزف في صعدة؟!

كامل الخوداني

شهدت صعدة نهاية الاسبوع الماضي هدوءاً نسبياً وتوقفاً للاشتباكات في كافة مناطق المواجهة بالتزامن مع أحداث اقتحام مجمع الدفاع بمنطقة العرضي واستمرت هذه الهدنة لمدة 24 ساعة قبل ان تعاود المواجهات من جديد مستخدمة كافة انواع الاسلحة بين الاطراف المتقاتلة والمنتشرة في اكثر من مكان وأكثر من منطقة ابتداءً من وادي دنان بحاشد وانتهاءً بمنطقة حرض كانت أشدها في منطقة كتاف أدت الى مقتل ما يزيد عن السبعين شخصاً من الطرفين وعشرات الجرحى ابتداءً من يوم الاثنين الماضي بداية الشهر الثالث على المواجهات الدائرة بالاضافة الى تجدد المواجهات في منطقة دماج مخلفة أكثر من عشرة قتلى بعد مغادرة اللجنة الرئاسية والنيابية الى صنعاء بالاضافة الى مغادرة لجان المراقبة لمنطقة دماج بنفس اليوم.

توسعت المواجهات خلال الاسبوع الماضي لتشمل منطقة القفلة ومنطقة الاهنوم بعد قيام مايسمى بحلف النصرة بهجوم شديد على وادي دنان بحاشد من أجل السيطرة عليه قوبل بمواجهات شديدة استخدم الطرفان الرشاشات والكاتيوشا وقذائف الهاون مما ادى الى انسحاب قوات حلف النصرة من المنطقة وفي تاريخ 3-12- قامت الهيئة الشعبية بالدخول الى منطقة دماج بصحبة قافلة محملة بالمواد الغذائية بالتزامن مع مواجهات شديدة في جبهة حاشد والتي تدور معاركها منذ ما يقارب الشهرين الى جانب اشتباكات متواصلة في منطقة كتاف ودون توقف ادى الى سقوط مالايقل عن 30 قتيلاً من الطرفين بالاضافة الى اشتداد الاشتباكات حول منطقة الرصيفة.

رئيس لجنة المراقبة في منطقة دماج امين الحميري أوضح أن اللجنة الرئاسية غادرت مدينة صعدة على متن طائرة عائدة الى صنعاء وان الاشتباكات مازالت مستمرة وان لجان المراقبة قد انسحبت من مواقع المواجهات نتيجة عدم الالتزام بوقف اطلاق النار من قبل الطرفين.. مشيراً إلى ان اللجنة سوف تقوم برفع تقريرها الرئيس الجمهورية متضمناً الخروقات والعراقيل التي رصدها المراقبون وواجهت اعضاء اللجنتين الرئاسية والبرلمانية المكلفتين بتثبيت الأمن في منطقة دماج صعدة دون اتضاح ملابسات المغادرة للجنتين.

وفي هذا السياق أكد الشيخ/ سرور الوادعي الناطق الرسمي لأبناء دماج أن المنطقة تتعرض بشكل مستمر للقصف من الحوثيين بمختلف الأسلحة واستمرار عمليات القنص في ظل حصار خانق يفرضه الحوثيون دخل شهره الثالث على التوالي على منطقة دماج أمام مرأى ومسمع من الحكومة، التي وصفها الشيخ الوادعي بأنها عاجزة وضعيفة- حد قوله.

وفي ظل استمرار المواجهات للشهر الثالث على التوالي وبالتزامن مع مغادرة اللجان لصعدة وعودتها الى صنعاء مما يشير الى إخفاق مهمة إيقاف الحرب وفي ظل ترقب شعبي لنهاية هذه المواجهات التي خلفت مئات القتلى والجرحى وشردت العشرات من الاسر في منطقة دنان وكتاف وتركت عشرات المنازل والمدارس مدمرة، يترقب الشارع اليمني اتخاذ خطوات جادة لإيقاف نزيف الدم اليمني من قبل القيادة السياسية بعد ان باءت محاولات اللجان بالفشل طيلة الأشهر الماضية.